لماذا نواب المعارضة مع الفساد؟!

■ لم يأت رفض نواب احزاب المعارضة انتخاب هيئة وطنيّة لمكافحة الفساد من فراغ، أو أنه كان قراراً شخصياً، أو خطأ في الحسابات أو خلاف ذلك.. بل انه موقف مريب جداً عندما تعلن احزاب اللقاء المشترك رفضها أية خطوات يتخذها المؤتمر الشعبي وحكومته في سياق تواصل جهوده لاجتثاث الفساد، وتجفيف بؤره في البلاد.. في الوقت الذي نجد اعضاء في الكتلة البرلمانية لأحزاب المشترك وساسة فيها–ينوحون ليل نهار تباكياً من الفساد بغرض المزايدات والمناكفات الحزبية.

إن موقف نواب كتلة المعارضة الرافض المشاركة في انتخابات قائمة المرشحين لهيئة مكافحة الفساد، يبدو أنه رفض ليس لقائمة تضم اسماء أكثر من ٢٥ شخصاً، وإنما هو رفض للتوجهات والسياسات الوطنية التي يحرص المؤتمر على تنفيذها لما فيه المصلحة العامة للبلاد.

● من حق أبناء شعبنا الذين منحوا أصواتهم للمؤتمر الشعبي في الانتخابات البرلمانية الماضية أن يفاخروا بأعضاء كتلة المؤتمر في مجلس النواب، فهم وحدهم الذين يؤكدون ألا مساومة مع الفساد بتبني حزمة من الإجراءات التي وضعتها القيادة السياسية للقضاء على هذه الظاهرة.. وما انتخاب مرشحين لهيئة مكافحة الفساد إلاّ استمرار المضي قدماً في هذه المعركة.

إن معركة بناء «يمن جديد.. ومستقبل أفضل».. توجب علينا أن نعمل وألا ننظر الى الانسحاب إلاّ بأنه فرار من تحمل المسئولية الوطنية.. وكان الأجدر بأحزاب المعارضة وكتلتها البرلمانية ألا تبحث عن مبررات واهية وتطلق على اعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد احكاماً مسبقة للأسف، ان الفساد هو عدو من اشرس الاعداء الذين تواجههم اليمن، ولذا نجد أن انسحاب نواب المعارضة جاء إما لرفض أية سياسات تقضي بمحاربة الفساد.. أو لأن احزاب المشترك تربطها تحالفات مع الفساد.. وأي مبرر آخر يظل غير مقبول.

محمد أنعم

إن من غير المنطق أن تشترط أحزاب المشترك ضرورة وجود عنترة بن شداد.. في قائمة المرشحين لهيئة مكافحة الفساد فالمسألة لا تخضع للإعجاب أو للعضلات أبداً..!!

وعد الرئيس فأوفى
فهل يصدق رئيس الوزراء؟!

، أؤكد دعم القيادة السياسية للاتحاد من أجل النهوض بالمسئوليات التي تقع على عاتق قيادته الجديدة. وبما يخدم كافة الأدباء والكتّاب والمثقفين في بلادنا ويعزز من دورهم في خدمة الوطن ، اتقدم. قاله فخامة الأخ الرئيس المعلم - حفظه الله - اثناء استقباله القيادة الجديدة لاتحاد الادباء والكتاب اليمنيين بتاريخ ٦ يونيو عام ٢٠٠٥م. في اعقاب انتخابها من قبل المؤتمر العام التاسع للاتحاد جاءت هذه المقولة وعداً من فخامته لهذه الشريحة التي تعتبر العماد الرابع الذي يقوم عليه الوطن.

علي عمر الصيعري

وعلى الرغم من تأخر هذا الوعد نظراً لانشغالات الرئيس المعلم بقضايا ملحة من قضايا الوطن، ومناوشات أحزاب المعارضة التي تستمر أحياناً مثل هذه «الحركات» تحت يافطة اللعبة السياسية، على الرغم من ذلك فقد أوفى الأخ الرئيس بوعده هذا للأدباء والكتاب اليمنيين في بحر الشهر المنصرم، ووجه بدعم لا محدود لهم..وقد تمثل هذا الدعم في صرف قطعة أرض لكل أديب وكاتب منضو تحت مظلة الاتحاد، في الأمانة العامة وفروع المحافظات، وانشاء مبنى تاريخي يكون مقراً لأمانته العامة، وايجاد مقرات للفروع، واستعادة مقرات وممتلكات فرع عدن، وتوفير مطبعة خاصة بالاتحاد، وتخفيض ما نسبته ٥٠٪ من تذاكر السفر على اليمنية.. بحسب ما صرحت به السيدة هدى أبلان أمين عام الاتحاد «راجع: «الميثاق–العدد ١٣٥٢–١٨ يونيو–ص٢».

لقد أثلج صدورنا نحن الأدباء والكتاب اليمنيين، هذا التوجيه الرئاسي الكريم، الذي نعتبره لفتة انسانية وطنية ترجمت وفاء وتقدير فخامته لهذه الشريحة المجتمعية التي انشأت اتحادها على أساس وحدوي منذ المؤتمر التأسيسي في العام ١٩٧٠م، وناضلت الى جانب الأخ الرئيس في مسعاه نحو تحقيق الوحدة اليمنية منذ العام ١٩٧٨م الى أن تحققت، ثم انبرت بعدها للدفاع عن الوحدة اليمنية في وجه محاولة الانفصال الفاشلة الى أن تحقق النصر المبين في ٧ يوليو ١٩٩٤م.

ومن حسن الطالع أن تأتي هذه التوجيهات الكريمة ولدى الاتحاد قيادة فاعلة متماسكة يرأسها الاستاذ الدكتور عبدالله حسين البار المعروف بالجدية والتتبع الذي لا يكل في سبيل تنفيذ هذه التوجيهات، التي نعتبرها نحن رؤوس أقلام مهمة في البرنامج الانتخابي للأخ الرئيس والناصة على «رعاية الأدباء والفنانين والمثقفين وابداعاتهم». «راجع: البرنامج الانتخابي للأخ الرئيس». واذ نتمنى أن تلحقها توجيهات مثل هذه تعم الفنانين والاعلاميين وصفوة المثقفين الذين هم مثلنا في حاجة الى الرعاية والعناية بأحوالهم المعيشية، فإننا نتطلع الى الأخ الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء ليوجه بدوره المعنيين في حكومته بتنفيذ هذه التوجيهات الرئاسية الكريمة.

إن اهتمامات النظام السياسي والحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام وحكومته بهذه الشريحة الثقافية الحساسة، وخصها بمثل هذه اللفتات الانسانية المسئولة يصب في تحفيزها «من أجل الارتقاء بمستوى الوعي الوطني وخدمة القضايا الوطنية، واثراء الحياة الثقافية والادبية بالابداعات المتميزة، التي تجعل لليمن حضوراً أدبياً وثقافياً فاعلاً في الأوساط الثقافية والادبية الاقليمية والقومية والدولية».. كما قالها فخامته في كلمته التي استهللنا بها مقالنا هذا.

لقد وعد فخامة الأخ الرئيس وأوفى بوعدها، فهل تصدق حكومة دولة الأخ د.علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء في تحقيق هذا الوعد؟!.. إننا لواثقون من ذلك في المستقبل المنظور.

حنق الاحزاب غير الممثلة برلمانياً

• تبدي الأحزاب غير الممثلة في مجلس النواب حنقاً كبيراً من عدم مشاركتها في عملية الحوار، وجعل العملية مقتصرة على الأحزاب الممثلة في مجلس النواب، وهو حنق لاشك -تمتلك هذه الأحزاب العديد من الحيثيات والمبررات الموضوعية له والتي من أبرزها أن هذه الأحزاب تنظر الى نفسها كأحزاب تمتلك شرعية وجودها على الساحة السياسية اليمنية وفي نفس الوقت تمتلك من الرؤى والتصورات والمواقف الايجابية ما يجعل دورها في عملية الحوار محورياً ومهماً من شأنه أن يدفع بعملية الحوار خطوات كبيرة ومتقدمة باتجاه تحقيق الأهداف المنشودة منه الحوار وهي الأهداف التي تصب من أجل تحقيق المصلحة الوطنية العليا.

○ لكن وبالرغم من أهمية هذه الحيثيات فإن على هذه الأحزاب أن تدرك حقيقة أبعاد ومدلولات اقتصار عملية الحوار على الأحزاب الممثلة بمجلس النواب والمتمثلة في خمسة أحزاب فقط – حيث وأن هذه الخطوة لا تعني بالضرورة ممارسة العقوبة على الأحزاب غير الممثلة أو محاولة استبعادها وحرمانها من حقها الوطني والتي ترى من خلاله بأن مشاركتها في عملية الحوار واجبة، وإنما تعد هذه الخطوة– بمثابة الدافع القوي لهذه الأحزاب الكفيلة بجعل حراكها القادم المتصل بالعملية الانتخابية يسهم بفعالية في اثراء التجربة الديمقراطية في جانبها الانتخابي، باعتبار أن هذه الممارسة تعد الطريق الأمثل والأوحد التي يمكن لهذه الأحزاب السير فيه لاثبات وجودها على الواقع وذلك بدلاً من أن تظل في حالة تلوّح خلالها بتصاريح انشائها الممنوحة لها من قبل لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسية.

○ وفي ذلك لاشك رسالة مهمة لهذه الأحزاب نأمل أن تتفاعل معها برؤية ثاقبة وواعية ومدركة لمتطلبات المستقبل القريب حيث يتطلب منها أولاً وأخيراً اعادة ترتيب أوراقها من جديد خاصة ما يتعلق منها بالعملية الانتخابية وأن تجعل من هذه العملية هي المدماك القوي والصلب الذي يمكنها من خلالها اليوم وغداً أن تثبت وجودها على الساحة السياسية اليمنية لكون ذلك يمثل الضمانة الحقيقية لمشاركة فاعلة لها على الساحة الوطنية ومن ثم التفاعل المقتدر مع القضايا الوطنية المستند في الأساس على قاعدة انتخابية تكون ملزمة أمامها بتنفيذ ما وعدت به من مضامين وأهداف انتخابية دخلت البرلمان بموجبها.

يحيى علي نوري

○ كما أن على هذه الأحزاب ألا تنظر الى مسألة اقتصار الحوار على خمسة أحزاب فقط بأنها خطوة عقابية لها وإنما عليها النظر الى ذلك بكونها أي هذه الخطوة بالتكريمية لهذه الأحزاب التي كان لها أن شاركت بفاعلية في إثراء العملية الانتخابية وباعتبارها قد سارت على الطريق الأمثل والأوحد والذي تمكنت من خلاله أن تثبت وجودها على الواقع عن طريق صناديق الانتخاب لا عن طريق التلويح بترخيصات انشائها من قبل لجنة شئون الأحزاب، وفي ذلك لاشك رسالة مهة لهذه الأحزاب يتطلب منها اعادة ترتيب أوراقها من جديد خاصة منها ما يتعلق بالعملية الانتخابية وأن تجعل من هذه العملية الاساس القوي لاثبات وجودها وضمان مشاركتها بإيجابية في اثراء الممارسة الديمقراطية واذا ما تحقق ذلك من قبل هذه الأحزاب فسندرك في المستقبل القريب عظمة مدلولات اقتصار الحوار على الأحزاب الممثلة في مجلس النواب والنظر اليه بمثابة الخطوة التكريمية لجهود هذه الأحزاب التي كان لها أن أثمرت من خلال وجودها في البرلمان وبغض النظر عن مستوى ونسب تمثيلها وبأن هذا التكريم ليس لهذه الأحزاب وإنما تكريم للديمقراطية في اثراء العملية الانتخابية وبأن هذا التكريم يعد بمثابة تكريم لأي جهد يسهم بايجابية وفاعلية في خدمة الديمقراطية وتعزيز تجربتها على الساحة اليمنية.

وخلاصة فإننا نتطلع في الغد القريب الى حراك حزبي فاعل يسهم في انجاح واثراء التجربة الديمقراطية اليمنية كما إننا نتطلع الى أحزاب تدرك عظمة ايمانها بالديمقراطية وبكل متطلبات اثبات وجودها على أسس وقواعد سليمة بعيدة كل البعد عن الاشكال والمحتويات الفارغة لما تسميه أحزاباً فاعلة.

الحكومة في المحك

• على الرغم من مضي فترة طويلة على مسيرة التنمية في اليمن وبالرغم من الاستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع العام، وبالرغم من المناخ الديمقراطي منذ عقد ونصف من الزمان، فقد استطاع الاقتصاد اليمني التغلب على العثرات التي وقع فيها منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، والتي كادت أن تقوض الاقتصاد بشكل كامل، إلا أن الاقتصاد استطاع تجاوز تلك العقبات ولكنه لم يستطع أن يحقق ما كان ينوقع من نهوض وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

فقد كان الطموح الذي وضعه الاقتصاديون والسياسيون في البلد يقتضي تحقيق نمو اقتصادي قادر على تلبية الآمال والطموحات المتمثلة في نهضة اقتصادية تخفف من معاناة السكان..

إلاّ أن هناك تحديات اعترضت مسيرة التنمية ومازالت حتى يومنا هذا وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق نمو اقتصادي معقول، لذلك فإن أمام الحكومة فعلاً عملاً شاقاً وصعباً في التغلب على هذه التحديات والمتمثلة في انخفاض معدل النمو الاقتصادي وذلك بسبب ضعف وشحة الموارد، وعدم ادارة هذه الموارد بشكل ملائم يُعظم من استخدامها وعدم انتعاش القطاع الخاص من خلال ضآلة استثماراته.

إن أولى المهام أمام الحكومة تصحيح ادارة المالية العامة ومكافحة الفساد ومواصلة اصلاح الجهاز القضائي واصلاح القوانين لتماشى بشكل مواز مع خطة الاصلاحات.. وأيضاً اتخاذ جملة من السياسات الملائمة المتعلقة بقضايا مهمة والمتمثلة بالطاقة والمياه والسكان، وثاني المهام أمام الحكومة ادارة مخزون البلد من الطاقة بشكل ملائم بحيث يتم الاستفادة منها استفادة قصوى في عملية التنمية وذلك على ضوء التقارير التي تتوقع نضوب المخزون النفطي في غضون عشر سنوات.

د.ابتسام الهويدي●

أما المهمة الثالثة أمام الحكومة فتتمثل في مراجعة السياسة السكانية التي أقرت ضمن برنامج الاصلاح السكاني «٢٠٠١–٢٠١٠م» فبالرغم من أنها سياسة سكانية جيدة، وتتبع سياسة شاملة للصحة الانجابية والتنمية البشرية، وهذه السياسة الشاملة تتبنى المعايير الدولية في استهداف المحددات الديموغرافية الأكثر تأثيراً.. وأيضاً بالرغم من أن هذه السياسة اعتمدت الاجراءات والوسائل المشابهة لتلك التي حققت النجاح في دول أخرى، إلاّ أن النتائج لا تكاد تُذكر، حيث مازال معدل النمو السكاني في اليمن من أعلى المعدلات في العالم، وهنا لابد من مراجعة عملية تنفيذ هذه السياسة ومحاولة معرفة سبب فشل هذه السياسة، وهل السبب هو ضعف الموارد أو فشل الآليات والسياسات لإدارة برنامج الاصلاح السكاني، واستمرار هذا الوضع سوف يجعل اليمن غير قادرة على تحقيق أهداف الألفية الثالثة، فيما يتعلق بتحقيق معدلات التنمية البشرية المستهدفة «تعليم، صحة، ارتفاع معدل دخل الفرد».

إن تنفيذ برامج مناسبة لدعم برامج التوعية والصحة للأم والطفل وتعليم الفتيات قادر بدون شك على تخفيض نسبة الخصوبة.. أما المهمة الرابعة فتتمثل في إدارة الموارد المائية الشحيحة، فمنذ عام ١٩٩٦م، عندما بُدئ الاصلاح في ادارة الموارد المائية فإن التحسن الذي حصل في كفاءة استهلاك المياه متواضع جداً.

إنها الحكمة اليمانية

بوفول

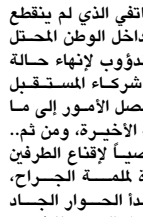

ابن النيل

وحدها اليمن– ممثلة بقيادتها السياسية الحكيمة– هي التي تقف على مسافة واحدة من قطبي النزاع الفلسطيني الفلسطيني في قيادة حركتي فتح وحماس، بدءاً من متابعة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح لوقائع ماحدث في قطاع غزة مؤخراً.. لحظة بلحظة، وتواصله الهاتفي الذي لم ينقطع مع الأطراف المعنية داخل الوطن المحتل وخارجه، وسعيه الدؤوب لإنهاء حالة الاقتتال المدمر بين شركاء المستقبل والمصير.. قبل أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه في الآونة الأخيرة، ومن ثم.. تحرك فخامته شخصياً لإقناع الطرفين المتنازعين بضرورة لملمة الجراح، والاحتكام إلى مبدأ الحوار الجاد والمسئول.. حيث السبيل الوحيد للخروج من مثل هذه الأزمة السياسية الخانقة..ومع كامل تقديرنا لأية جهود عربية في هذا الاتجاه على أهميتها، إلاّ أن المساعي اليمنية تكتسب مصداقيتها المستحقة بالدرجة الأولى.. من كون الموقف السياسي اليمني أبعد ما يكون عن شبهة الانحياز إلى أيٍّ من الطرفين في مواجهة الآخر، وهنا يكمن أثر وتأثير أية وساطة أو مبادرة تنطلق من صنعاء على وجه الخصوص.. لحل أي خلاف أو اختلاف بين بني قومنا هناك.

بل إن دواعي تفاؤلنا بإمكانية التوصل إلى صيغة مقبولة لمصالحة فلسطينية تكفل عدم تكرار هذا الذي حدث.. إنما تستند أساساً إلى ما تتمتع به القيادة السياسية اليمنية ذاتها من حكمة عميقة في مثل هذا الشأن، وليس أدل على ذلك من اعتمادها مبدأ الحوار في مجمل ما يخص العلاقة بين السلطة والمعارضة على المستوى الداخلي، وبين اليمن وجيرانها على المستويين العربي والإقليمي.. وإلى حديثٍ آخر.